الإجابة النموذجية لمقياس المشكلات الاجتماعية مجموعة الأولى

الأستاذ الدكتور العيد زغلامي

من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد، الرشوة و المضاربة، هو غياب الإرادة السياسية لمكافحتها، بل قد يمكن القول أن هناك تواطأ بين أصحاب القرار و الإطراف التي تورطت في أعمال الفساد و الرشاوى.

لكن الأمر الذي حال دون القضاء على تلك الظاهرة هو غياب السند القانوني الصارم في مكافحة و تجريم تلك التصرفات، حيث عرف النظام السابق نوع من التسامح مع المفسدين والمضاربين، إلى درجة انه تم تسمية ذلك بدمقرطة الفساد و أصبحت ممارسته في متناول الجميع ة بدون حسيب ولا رقيب. بإمكان أي فرد أن يتجرأ للحصول على مزايا أو مكتسبات دون وجه حق ولا أحد يعاقبه أو يتعرض إلى أذى.

غياب دولة القانون و العدل و تفشي فكرة اللاعقاب و لا متابعة ساعدت على تعميم الفساد و كل ظواهر الغناء الفاحش عن طريق الرشاوى و المضاربة.

ولوضع حد لتلك الظواهر و منذ انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون ، وضع في أولويات عمله وسياسته هو مكافحة الفساد بجميع أنواعه و مواصفاته. فقد أعلن عن حزمة من القوانين، الإجراءات و التدابير كلها تصب في مكافحة الفساد بدون هوادة و لا تقصير. وضع قوانين صارمة ساهمت في التقليل من الممارسات

الغير أخلاقية، إنشاء عدة وكالات و هيئات عمومية تتكفل و تتكلف بمحاربة الفساد. هناك كذلك إجراء يتمثل في ضمان استقلالية القضاء وحماية القاضي من كل الضغوطات لكي يمكن ممارسة عملة بكل حرية و حسب ما يفرضه القانون. تلك الإجراءات يلتمسها المواطن في حياته اليومية و لقد لاحظ الجميع خلال شهر رمضان الكريم مدى فعالية و نجاعة القوانين التي وضعت في مكافحة المضاربة و المضاربين، وكيف أن الأشخاص الذين تورطوا في أعمال المضاربة طبقت عليهم أحكام قاسية و ردعية. على كل يمكن القول أن تلك القوانين ساهمت في أخلقنة النشاط الاقتصاد و جعلت من المواطن يثق في عدالة بلده.